مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: المرأة و الإقتصاد و التنمية		الرقم: 05
	المصدر : الشروق	موقع الواب :	البلد: تونس
		التاريخ: 2009-03-08	العدد و [ص] :

المـــرأة والأزمة الماليـــة :

ناشطات في الحقل الاقتصادي يعدّدن انعكاساتها السلبية... والمنظمات تتحرّك

* تونس ـ الشروق :

تتواجد المرأة في جميع الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة في العدد ومتشابهة في عمق الحضور وتتوزع على 18 ألف امرأة صاحبة أعمال وثلاثة آلاف باعثة مشاريع فلاحية و33 ألف صاحبة مستغلات فلاحية.

وتساهم المرأة من جهة أخرى في الانشطة الاقتصادية كيد عاملة حيث تتواجد بنسبة 58٪ في المجال الفلاحي ولا يقل تواجدها في المجال الصناعي أهمية عن ذلك بل يصل في بعض القطاعات لاسيما منها النسيج 85٪.

ومن منطلق حضورها الهام في النشاط الاقتصادي حري بنا التساؤل عن مدى تاثرها بالازمة المالية العالمية في جميع الانشطة والميادين كما نتساءل عن أسلوب وطرق مواجهتها لهذه الازمة؟ والاجراءات المتخذة من قبل الهياكل المعنية بها لنفس الغرض؟

«الشروق» فتحت ملف المرأة والازمة المالية للإجابة عن هذه الاسئلة وهي تحتفل اليوم كسائر بلدان العالم باليوم العالمي للمرأة.

وضع صعب

للإجابة عن الأسئلة سالفة الذكر والوقوف عند تاثيرات الازمة المالية على المرأة المتواجدة في جميع الانشطة كصاحبة قرار وكيد عاملة نشيطة وفاعلة ماديا داخل أسرتها من خلال مساهمتها أحيانا بمفردها في عيش أفرادها.

وافادت السيدة ليلى خيّاط عضو مكتب تنفيذي بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وسيدة أعمال قائلة: «أولا أتقدم باسمي الخاص وباسم جميع سيدات الأعمال في تونس بجزيل الشكر لجريدة «الشروق» على اهتمامها بسيدة الاعمال والوضعية التي تمر بها في هذه الظروف الصعبة».

وأضافت أنه حسب رأيها لا يمكن ان نتحدث عن تداعيات الازمة بل يجدر الحديث عن واقع هذه الازمة المالية الحقيقية التي يعيشها العالم الغربي والتي تزداد كل يوم حدة وخطورة.

وذكرت انه والحمد لله بفضل السياسة الرشيدة لبلادنا فإن المجال المالي في تونس لم تؤثر فيه هذه الازمة.

وأضافت أن الازمة الاقتصادية العالمية المنجرّة عن الازمة المالية أثرت للأسف الشديد على عدد كبير من المؤسسات الصناعية الاقتصادية ببلادنا حيث تقلصت فرص التصدير بتقلص الطلب الخارجي بصفة مهولة مما إنجر عنه تعدد المصاعب أمام مصانعنا التونسية خاصة في مجال قطاعي النسيج والاحذية والسيارات وما تبعها.

وأشارت الى ان الازمة يتصدى لها رجل الاعمال مثلما تتصدى لها سيدة الاعمال حيث شرعت في اتخاذ العديد من الاجراءات للنهوض بمؤسستها ومساعدتها على التقليص من تاثيرات الازمة ومنها التخفيض من كلفة التصرف والتحكم في شراء المواد الاولية بالنسبة للمؤسسات الصناعية والتحكم في استهلاك الطاقة وتطوير المؤسسة والحرص على جودة المنتوج للتمكن من غزو السوق المحلية شعارها في ذلك «استهلك تونسي» ومحاولة تفعيل مختلف الاجراءات المتخذة لفائدة المؤسسة لغاية القضاء على جميع العوائق التي أفرزتها هذه الازمة والتي لها الأثر السلبي على اقتصاد بلادنا.

وأضافت ان هذه الاجراءات تم تعزيزها بالاجراءات والقرارات التي اتخذت اثر اجتماع مجلس وزاري يوم 23 ديسمبر 2008.

وختمت بان سيدة الاعمال التونسية تحرص كل الحرص على بعث سوق عربية مشتركة حيث تعتزم الغرفة الوطنية لصاحبات المؤسسات بالتعاون مع مجلس سيدات الاعمال العرب تنظيم ملتقى تحت عنوان «تونس بوابة الاستثمار العربي» بالعاصمة «تحت شعار» فرص إدماج الأنشطة الاقتصادية لسيدات الأعمال العرب وذلك يومي 10 و11 مارس الجاري لهدف تشجيع الاستثمار ببلادنا ودعم الشراكة بين مختلف المشاركات.

تقلص في الطلب

تحدثت السيدة منية بن عمر عضو المكتب التنفيذي المكلفة بالمرأة الفلاحة صلب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن تاثير الأزمة المالية على المرأة في القطاع الفلاحي.

وذكرت أن أهمية تواجد المرأة بالقطاع الفلاحي سواء كصاحبة مشروع أو كمعينة عائلية يجعلها معنية بالأزمة المالية بصورة واضحة.

وفسّرت بأن تقلّص الدالب على تصدير المنتوجات التونسية شمل باعثات المشاريع أيضا حيث بلغت نسبة التراجع على الطلب قرابة 50٪ منذ بداية الأزمة.

وأضافت أن تقلّص الطلب الخارجي يؤدّي بالضرورة إلى تقلّص في الإنتاج وبالتالي تقلّص في تشغيل المعينات العائليات اللاتي يساهمن بقسط كبير في ميزانية الأسرة.

وأشارت الى أنها تابعت الوضع عن كثب من خلال الاتصال المباشر بباعثات المشاريع والفلاحات الصغيرات وتبيّن أن هناك تأثير واضح للأزمة لا سيما وأنهن واجهن عديد المصاعب والتحديات الأخرى لارتفاع كلفة مستلزمات الانتاج واستمرار هذا الارتفاع على مدى زمني طويل.

وذكرت كمثال تضرر قطاع تربية الماشية كأكبر مستقطب للمرأة الفلاحة من ارتفاع كلفة الأعلاف.

وحول سبل مكافحة تداعيات الأزمة على المرأة الفلاحة والخروج بأخف الأضرار ذكرت أن المرأة الفلاحة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتكتّل والعمل في إطار هياكل مهنية لمزيد الضغط على كلفة الانتاج وضمان التسوّق.

وقالت: «ان الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يعمل حاليا على تحقيق هذا الهدف من خلال توعية الفلاحين وتحسيسهم ومزيد تأطيرهم».

وأضافت: «لا يفوتني الإشارة إلى أهمية تفعيل التبادل المغاربي حيث يمكن للنساء المغاربيات وضع اليد في اليد لمجابهة الأزمة وذلك بخلق سوق فعلية مشتركة تستوعب الطلب وتفي بالحاجيات».

وختمت بأن الاتحاد سوف يتولى تنظيم ندوة مغاربية حول المرأة المستثمرة في القطاع الفلاحي لهدف الوقوف على مجالات التعاون المغاربي.

طرد وتسريح

أفادت السيدة منجية الزبيدي مكلفة بالمرأة العاملة بالاتحاد التونسي للشغل أن الأزمة المالية كان لها بالغ الأثر على جميع القطاعات المشغلة للمرأة.

ويتجلى ذلك في توافد حالات طرد وتسريح عديدة على الاتحاد من قبل

المتضررات اللاتي يشتغلن خاصة في قطاعي النسيج والصناعات المعملية.

وأشارت إلى أن نسبة كبيرة من النساء العاملات هنّ العائل الوحيد لأسرهن خاصة في ظل عدم استيعاب سوق الشغل لطلبات الشباب.

وقالت: «هنّ يأتين إلى الاتحاد بحثا عن مساعدة وهو يتولى القيام بما لديه من قدرة كتوجيه المطرودين إلى هياكل معنية أخرى بالمساعدة أو البحث عن استرداد حقوقهم من خلال الاتصال بالمؤسسات المعنية أو تقديم بعض المساعدات المادية والعينية في المناسبات».

ولم تخف السيدة منجية انشغالها بتأزم الوضع يوما بعد يوم وتساءلت: «لست أدري إلى أيّ مدى يمكن تحمّل تأثيرات الأزمة؟».

واقترحت كحلّ لتجاوز هذا الظرف الصعب مساعدة النساء المطرودات لاسيما وأن بعضهن بلغ مرحلة الانهيار وعدم التحمّل بسبب عدم قدرتهن على دفع معلوم الكراء والماء والكهرباء وشراء القوت اليومي البسيط.

وذكرت أنه لا بدّ أن تتعامل الحكومة بحزم مع المستثمرين الجدد وذلك بضمان حقوق العمّال قبل كلّ شيء.

وختمت حديثها بضرورة تأهيل المطرودين لإعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية ومساعدتهم على بعث مشاريع صغرى

ضغط

وحول دور الهياكل المعنية بالمرأة في مساعدة المرأة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية باعتبارها عنصر نشيط في جميع القطاعات وأيضا مسؤولة عن الاقتصاد العائلي قالت السيدة عزيزة حثيرة رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية: «إن المرأة لم تكن في معزل عن التأثر بتداعيات الأزمة المالية من منطلق أهمية تواجدها في جميع القطاعات».

وأضافت أن الاجراءات الرئاسية التي تمّ اتخاذها لمساعدة عديد القطاعات لا سيما المعنية بالتصدير مكّنت من التخفيف من حدّة الأزمة.

واعتبرت أن المرأة قادرة بطبعها على حسن التصرف والتأقلم مع الظروف الصعبة سواء في مجال العمل أو داخل الأسرة.

وختمت بأن الشغل الشاغل للاتحاد هو مساعدة المرأة على تجاوز المراحل الصعبة وذلك بالتوجيه والتأطير والمساعدة على بعث مشاريع صغرى الى جانب تحسيس المرأة بحسن التصرف والتحكّم في الميزانية العائلية بحكمة وتعقّل.

وانعكس الوضع المالي الصعب للأسر على سلوكها الاستهلاكي حيث بات التردّد في الشراء هو السّمة الغالبة على الجميع.

ونظرا لاستحواذ المرأة على مهمة الإنفاق في عديد الأسر التونسية سألنا المواطنة عائشة بالرمضان عن طرق عيشها خلال الأشهر الأخيرة فقالت: «أوزّع راتبي على مصاريفي بحذر شديد وأحاول بلوغ المعادلة غير أني لم أفلح لأن الضغط كبير جدا والأسعار لا تتماشى ومداخيلي».

وأضافت أنها حاليا لا تفكّر إلا في شراء القوت خوفا من المجهول الذي قد يكون أفظع من الوضع الحالي».

وذكرت زهرة بارودي عضو مكتب وطني للمرأة العاملة باتحاد الشغل أن المرأة تضرّرت من الأزمة المالية لأنها الحلقة الضعيفة وتتواجد بنسب هامة كيد عاملة في عديد القطاعات.

وأضافت أن المرأة اليوم تساهم بجدية في تجاوز الأزمة من خلال قبولها بالعمل في جميع المجالات وبأجور أحيانا زهيدة جدا مقارنة مع قدراتها العلمية.

وأوضحت أن الكثيرات ممّن لهنّ شهادة الأستاذية يعملن في المعامل والمصانع ويذكرن أن لهن شهادة خوفا من عدم قبول مطلب التشغيل كما تعمل الطالبة بالجامعة اليوم كمعينة منزلية وتعمل كمنظفة بمؤسسة لتنفق على أسرتها.

وبخصوص الاستهلاك العائلي قالت: «الاقتصاد المنزلي مرتبط بالمرأة وهي أهل لذلك».

*** نزيهة بوسعيدي**